جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

نقد ابن مالك(ت٦٧٢هـ) آراء الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في ضوء كتاب "التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك"

إعداد
د. صابر السيد محمود أحمد
أستاذ اللغويات بجامعة الأزهر

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الأول-فبراير)
(الجزء الأول (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

نقد ابن مالك(ت٦٧٢هـ) آراء الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في ضوء كتاب "التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب لابن مالك"

صابر السيد محمود أحمد

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية ، أسيوط، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: : saberahmed.47@azhar.edu.eg

الملخص:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي أوتى جوامع الكلم فكان أفصح الناطقين ، صلاةً وسلامًا عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد فإن هذا البحث الموسوم بـ" نقد ابن مالك(٦٧٢هـ) آراء الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في ضوء كتاب التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) لابن مالك" يهدف إلى تتبع آراء الزمخشري في هذا الكتاب والوقوف على معارضة ابن مالك لتلك الآراء، وكذا محاولة الوقوف على أسباب نقد ابن مالك آراء الزمخشري. وقد تناولت في البحث مفهوم النقد النحوي وأنواعه، ثم فصلت القول في مواضع نقد ابن مالك آراء الزمخشري، فجاء نقد ابن مالك حدود الزمخشري، ثم نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الأحكام، ثم نقد ابن مالك إعراب الزمخشري، ثم نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الأفعال، ثم نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الحروف والأدوات، ثم الخاتمة.

الكلمات المفتاحية : التحفة، ابن مالك، الزمخشري، النقد، كافية ابن الحاجب.

Ibn Malik (d. 672 AH) Criticized the Opinions of Al-Zamakhshari (d. 538 AH) in the Light of the book "The Masterpiece: Criticism and Commentary on the Kafiya of Ibn al-Hajib by Ibn Malik"

Saber Al-Sayed Mahmoud Ahmed

Department of Literature and Criticism، Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Assiut - Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

Email: saberahmed.47@azhar.edu.eg

Abstract:

This research, entitled "Ibn Malik's (672 AH) Criticism of the Opinions of Al-Zamakhshari (d. 538 AH) in Light of the Book of Al-Tuhfa, Criticism and Commentary on the Kafiya of Ibn Al-Hajib (d. 646 AH) by Ibn Malik," aims to trace Al-Zamakhshari's opinions in this book and find out Ibn Malik's opposition to those opinions, as well as An attempt to determine the reasons for Ibn Malik's criticism of Al-Zamakhshari's opinions. Al-Zamakhshari, then Ibn Malik criticized Al-Zamakhshari's opinions on rulings, then Ibn Malik criticized Al-Zamakhshari's parsing, then Ibn Malik criticized Al-Zamakhshari's opinions on verbs, then Ibn Malik criticized Al-Zamakhshari's opinions on letters and tools, then the conclusion.

Keywords: ***Al-Tuhfa, Ibn Malik, Al-Zamakhshari, Al-Naqd, Kafiya Ibn Al-Hajib.***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي أوتى جوامع الكلم فكان أفصح الناطقين، صلاةً وسلامًا عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن من أولي الواجبات على طالب العلم أن يلتفت إلى تراثه ، وما خَلَّفه آباؤه وأجداده من علم ليقوم بالاعتكاف على هذا التراث دراسة وتحقيقًا ، ومن حق النحويين علينا أن ندرس أساليبهم ، وأن نحلل كلامهم، وأن نستوعب ما كتبوه ؛ لأنهم هم الذين وهبوا أنفسهم لخدمة اللغة والذود عنها ، ووضعوا المؤلفات النحوية والصرفية التي تحفظ قواعد اللغة العربية وأصولها ، وقد كان من عادة النحويين إذا ما نال مؤلف أو كتاب اهتمامهم قاموا بشرحه وتوضيحه ووضع التعليقات عليه، وكان لهؤلاء الشراح مع أصحاب الكتب مناقشات ومداخلات ممتعة ، ومراجعات الهدف منها الوصول إلى الصحيح والبعد عن الفاسد من الآراء حتى لا يبني عليه فهمًا خطأ في فهم كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء .

وإلى هذا أشار شيخ من أشياخ التحقيق د/محمود محمد الطناحي إذ يقول في مقدمة تحقيقه الأمالي الشجرية: " فإذا كان لصاحب هذه الدراسة أن يقترح، فإنه يرى أن تجمع مسائل النحو من بطون كتب العربية المختلفة، فإن مجاز كتب العربية مجاز الكتاب الواحد، ففي كتب التفسير وعلوم القرآن نحو كثير، وفى معاجم اللغة وكتب الأدب والبلاغة نحو كثير، بل إنك واجد في كتب أصول الفقه والسّير والتاريخ،

والمعارف العامة، من أصول النحو وفروعه ما لا تكاد تجده في كتب النحو المتداولة"[١].

وفي القرن السابع الهجري وجدنا ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) يضع متن الكافية ، جامعًا بذلك قواعد النحو في هذا المتن، ومتنه من المتون الشهيرة ، ولأهميته ولما له من دور بارز في إثراء المكتبة العربية اهتم به العلماء اهتمامًا كبيرًا تمثَّل في كثرة الشروح والمختصرات والتعليقات كَثُرَت حولها الشروح التي تربو على المائة والستين[٢].

ومن بين هذه التعليقات تعليقات ابن مالك التي أملاها على تلميذه ابن جماعة (ت٧٣٣هـ) ، وابن مالك من أكابر النحويين وشخصيته النحوية اتسمت بالموضوعية وعدم التعصب لمدرسة نحوية دون أخرى، فكان يستعرض الآراء النحوية المختلفة، ثم يختار الرأي الراجح بغض النظر عن قائله، وقد لفت نظري ما أثبته محقق كتاب التحفة من أن كتاب التحفة وضعه ابن مالك للنقد والتصحيح للكافية، وهذا ما يؤكد موقف ابن مالك من ابن الحاجب بأنه أصولي وليس بنحوي، وأنه أخذ نحوه من صاحب المفصل وصاحب المفصل في نظر ابن مالك نحويٌّ صغيرٌ. [٣] كما أثبت محقق التحفة" أن ما من رأي ذكره ابن مالك للزمخشري إلا ووقف منه موقف المعارض"[٤].

---

(١) مقدمة تحقيق الأمالى الشجرية ١٠/١، ١١.

(٢) مقدمة تحقيق التحفة ص٢٩.

(٣) ينظر: البغية للسيوطي١٣٤/١، ومقدمة تحقيق التحفة ص٣٥. وقد أُخِذَ على ابن مالك هذا القول عن صاحب المفصل فقيل:" إنَّ ابن مالك ما خلَّى للنحو حُرْمةً". البغية١٣٤/١.

(٤) مقدمة تحقيق التحفة ص٥٤.

لأجل هذا عقدت العزم على تتبع آراء الزمخشري في التحفة وموقف ابن مالك منها في موضوع وسمته بـ:" نقد ابن مالك(٦٧٢هـ) آراء الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في ضوء كتاب التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) لابن مالك"، وكان من الأسباب التي دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع ما يأتي:

أولًا–الوقوف على حقيقة ما أثبته محقق كتاب التحفة من معارضة ابن مالك لآراء الزمخشري كلها.

ثانيًا–محاولة الوقوف على أسباب نقد ابن مالك آراء الزمخشري.

ثالثًا–أهمية كتاب التحفة إذ إن مؤلفه ابن مالك، وإن الكتاب تقييدات ونظرات، وتصحيح وتوضيح ورفع إشكال في متن الكافية.

رابعًا–مكانة كلٍّ من الزمخشري وابن مالك ، فالزمخشري كما قيل عنه : " كان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه ، وأكثرهم أنسًا واطلاعًا على كتبها ..."[(١)]، وقد قيل عن مكانة ابن مالك في النحو والتصريف:" ...وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرًا لا يُجَارَى ، وحَبْرًا لا يُبَارى ، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو ، فكان الأئمة الأعلام يتحيرون منه ، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلًا عليه...". [(٢)].

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة وفهارس فنية.

أما المقدمة: فقد ضمنتها أهمية البحث، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

وأما **التمهيد** فعنوانه: النقد النحوي مفهومه وأنواعه.

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٣/٢٧٠.

(٢) ينظر: نفح الطيب٢/٢٢٣.

وأما **المبحث الأول** فعنوانه: نقد ابن مالك حدود الزمخشري.

وأما **المبحث الثاني** فعنوانه: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الأحكام.

وأما **المبحث الثالث** فعنوانه: نقد ابن مالك إعراب الزمخشري.

وأما **المبحث الرابع** فعنوانه: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الأفعال.

وأما **المبحث الخامس** فعنوانه: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الحروف والأدوات.

وأما **الخاتمة**: فقد ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

وأما **الفهارس الفنية** : فقد اقتصرت فيها على نوعين: ثبت المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجزينا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

أ.د/صابر السيد محمود أحمد
أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

التمهيد : النقد النحوي مفهومه وأنواعه

تدور مادة(نقد) حول المناقشة والحوار، يقال: ناقده في الأمر، إذا ناقشه فيه[١]، وحول تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها[٢]، وكذا تمييز غيرها، وقد نَقَدَها يَنقُدُها نَقْدًا وانتَقَدَها وتَنَقَّدها، إذا مَيَّزَ جَيِّدَها مِن رَدِيئِها[٣].

ومع تعدد المعاني اللغوية لمادة (نقد) إلَّا أنَّ المعنى الشائع لها هو تمييز الجيِّد من الرديء في الأمور الحسية، ويكون أيضًا في الأمور المعنوية كالأعمال الأدبية من شعر ونثر، وكذلك الآراء والأقوال وغيرها.

وأما تعريف النقد في الاصطلاح:

فللنقد فروع متعددة منها: النقد البلاغي ، والنقد الأدبي ، والنقدي اللغوي، والنقد النحوي.

فأما النقد البلاغي فهو: مستوى فنِّي من المستويات التي تبحث عنها اللغة بمعناها العام، ولغة الأدب على وجه الخصوص، ويسعى إلى الكشف في النُّصوص الأدبية شعرية كانت أو نثرية، فيُصدر فيها حُكمًا نقديًّا يعتمد على البلاغة وعلومها، كالبيان، والمعاني، والبديع [٤].

---

(١) الصحاح (ن. ق .د) ٢/٥٤٤ .

(٢) لسان العرب (ن .ق. د) .

(٣) تاج العروس (ن .ق. د)٩/٢٣٠ .

(٤) ينظر: النقد البلاغي عند صلاح الدين الصفدي، لنوال الأبرش وأحمد محمد ـ بحث منشور– ص ١٤٥.

وأما النَّقد الأدبي فهو: فن دراسة الآثار الأدبية وتقويمها، وإظهار الجَيِّد منها، ومواطن الضَّعف والفشل(١).

وأما النَّقد اللُّغوي فهو: النقد الموضوعي، الذي يخلو من روح التَّعَصب والهوى، ويُراد به العلم والتوجيه وخدمة الشعر من جميع نواحيه(٢).

وأما النقد النَّحوي فهو: أداة من أدوات التنظير النحوي ولازمة من لوازمه لصوغ القواعد وتنسيقها في الأبواب(٣).

والذي يعيننا هو النقد النحوي وهو جزء أساس من النقد اللغوي؛ لأن الناقد النحوي يركز على قضايا نحوية خالصة في النص المنتخب للنقد، وقد برز فيه اللحن أو الجفاء غير المبرر للقاعدة النحوية، أو الخلل في تركيب الجمل، أو اللبس النحوي(٤).

ويعد النقد النحوي من أقدم أنواع النقد، وفي ذلك يقول أحد الباحثين المعاصرين:" إنَّ النَّقدَ النَّحوي هو أقدمُ أنواع النَّقد عند الإسلاميِّين، فإنَّ أول فساد اللغة جاء من اختلال النحو والصرف"(٥).

وأما المقصود بالنقد النحوي في الاصطلاح فهو: الوقوفُ على آراء العلماء إزاء المسائل النحوية والعملُ على تصويبها، فضلًا عن تدقيق الرِّوايات وتوثيقها، والدِفاع عن العلماء، والانتصار لهم، والتماس الأدلة لآرائهم؛ بغية الوصول إلى الرأي

---

(١) ينظر: تاريخ النقد الأدبي داود سلوم ص٣.

(٢) ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب عبدالعزيز عتيق ص٢٨٠ط دار النهضة.

(٣) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة ص١٥.

(٤) ينظر: النقد النحوي قيمه ومضمونه ص٧٧.

(٥) ينظر: تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى القرن الثالث الهجري داود سلوم ص١٢٠.

الأصوبِ، الذي يتفق وقواعدَ اللغة والمألوفَ من نظامها اللغوي السليم، ولابد للناقد عمومًا مِن أن يستندَ إلى الحجج والبراهين"(١).

أنواع النقد النحوي:

ينقسم النقد النحوي باعتبار الوسيلة التي يؤدى بها قسمين:

أحدهما: نقد المجالس:

زخرت المجالسُ بالعلماء والأدباء والشعراء واللُّغويين، ومن ثَمَّ فقد كثرت فيها الألوانُ النقدية، ومنها:

١-المناظرات النحوية.

٢-المحاكمات والموازنات النحوية: فبعض المناظرات النحوية لم تكن تُحسم لأحد الطرفين، ولحرص العلماء على أن لا تنتهي مناظراتُهم بهذا الشكل كانوا يوجِّهون بالمُتَنَاظِرَيْن أو بأقوالهم إلى عالمٍ مقطوعٍ بعلميته ورجاحة عقله، موصوفًا بالأمانة والعدل؛ ليحكم بينهما .

وإنما يلجأ العلماء إلى مثل ذلك إذا وقعت المناظرةُ بين عالمين متعادلين بالنظر يَصْعُب الحكم لأيِّهما (٢).

٣-الأحكام الوصفية المجردة: عرف النحاة لونًا نقديًّا ثالثًا كانوا قد قَصروه على شخصيات العلماء، وهذا اللون النقدي عبارة عن أحكام نقدية وصفية؛ الغاية منها وصف جانبٍ أو أكثر من جوانب الشخصية العلمية، كالعلم والمعرفة وسعة الحفظ، والوثاقة والأمانة والصدق في النقل وفي الرواية وفي غيرها، وكل ما من شأنه أن يصف منزلة العالِمِ ومرتبتَه في العلم، والوصف هو أساس هذه الأحكام(٣).

---

(١) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة ص١٥.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٣٧.

(٣) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة ص٨١.

ثانيهما: نقد المتون النحوية:

ظهر نقد المتون والمؤلفات النحوية في مرحلة لاحقة لنقد المجالس، وهذا بعد ظهور المؤلفات النحوية، فنجد أول مؤلف في النحو-الكتاب-اهتم به العلماء فشرحوه ووضعوا عليه التعليقات وقد تضمنت تلك الشروح والتعليقات مآخذ على المتن وصاحبه، ويدخل في هذا النوع الكتاب محل الدراسة.

هذا ويتناول النقد النحوي أكثر من موضوع، فيتناول الاستدلال وأنواعه، والمصطلحات ، والحدود والتعريفات ، والإعراب، والأسلوب، والآراء النحوية.

المبحث الأول: نقد ابن مالك حدود الزمخشري

وفيه موضع واحد: نقد حد الكلمة.

عرَّف ابن الحاجب الكلمة بقوله:" الكلمة: لفظٌ وُضِعَ لمفرد"(١).

وأما الزمخشري فعرفها بقوله:" الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"(٢).

وقد نقد ابن مالك تعريف الزمخشري وجعل تعريف ابن الحاجب أولى لأمرين، فقال:" "ولفظ" أولى من قول الزمخشري "لفظة" لأمرين:

أحدهما: أن اللفظ يدخل فيه النطق بالحرفين فصاعدًا ؛ لأنه اسم جنس بخلاف اللفظة، فإنها للحرف الواحد، كـ: الضه، والرِّه والبه من(ضرب)، فـ(ضرب) حينئذ ثلاث لفظات.

الثاني: أنه من المصدر القائم مقام المفعول، ومعناه الملفوظ ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث، كقولهم: ثوبٌ نسجُ اليمن، والدرهمُ ضَرْبُ الأمير، أي: منسوج اليمن ومضروب الأمير"(٣).

وما قاله ابن مالك وكذلك ما اعتل به هنا هو ما قاله واعتل به في شرح التسهيل، وقال عن هذا :" وهذا هو المصطلح عليه في النحو، وإياه قصد من تعرَّض لحد الكلمة"(٤).

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي١/١٩.

(٢) ينظر: المفصل ص٢٣.

(٣) ينظر: التحفة ص٨٧.

(٤) ينظر: ١/٣، ٤.

وقد حدَّ الكلمة الأبذي بقوله:" الكلمة لفظ دال بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد"(١).

وأقول: إن الصواب قد حالف ابن مالك؛ لأنه قلما يوجد في كلام المتقدمين كلمة(لفظة)، والموجود في عباراتهم(لفظ)، كقول سيبويه:" هذا باب اللفظ للمعاني"(٢).

ويقول أبوعلي الفارسي:" وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل"(٣).

(١) ينظر: شرح كتاب الحدود للأبذي لابن قاسم المالكي النحوي ص٢٨

(٢) الكتاب ١/٢٤.

(٣) الإيضاح ص٧٢.

المبحث الثاني: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الأحكام

١-نوح بين الصرف والمنع

أوجب ابن الحاجب صرف(نوحٍ)؛ لكونه ثلاثيًا ساكن الوسط، وأما الزمخشري فجوز الأمرين الصرف والمنع، وجعل ابن مالك رأي ابن الحاجب أجود من رأي الزمخشري، فقال:" وقوله: " فنوحٌ منصرف" [١] أجودُ من المفهوم من كلام الزمخشري[٢] والجرجاني[٣] من جواز الأمرين، فإنه لم يسمع قط إلا منصرفًا، ولو جاز منعه لسمع أو نقل ولو شاذًّا"[٤].

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة، ولكي يمنع الاسم من الصرف لأجلها يشترط شرطان:

أحدهما: أن يكون علمًا في اللغة الأعجمية.

والآخر: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، نحو: إبراهيم [٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي١/١٤١، ١٤٢.

(٢) ينظر المفصل ص٣٦، إذ يقول الزمخشري:" وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين. وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه".

(٣) ما نسبه ابن مالك للجرجاني من جواز الأمرين الصرف ومنعه في نوح هو قوله في الجمل ص٩، وأما في المقتصد فقد نص على تحتم الصرف؛ إذ نص على عدم القراءة بمنع الصرف أحد من القراء، وأن الخفة بسكون الوسط جوزت الصرف مع وجود السببين العلمية والعجمة. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٩٥

(٤) التحفة ص١١١.

(٥) ينظر: شفاء العليل للسلسيلي ٢/٨٩٩.

وقد ذهب جمهور النحويين إلى تحتم صرف نوح وهود ولوط؛ لأن الاسم ثلاثي ساكن الوسط خفيف، وشرط الاسم الأعجمي لمنعه من الصرف أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف(١).

يقول سيبويه:" وأما صالح فعربي، وكذلك شعيب، وأما نوح وهود ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها"(٢).

وذهب بعض النحويين إلى جواز الأمرين، وقد نسب أبو حيان هذا المذهب إلى عيسى بن عمر، وابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجاني فقال:" وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع"(٣).

ويقول عبد القاهر في قوله الثاني:" وإذا وقع في هذه الستة اسم على ثلاثة أحرف ساكن الوسط جاز فيه الصرف وتركه مع كونه معرفة، ويكون ذلك في المؤنث نحو: هند ودعد، والأعجمي نحو: نوح ولوط"(٤).

وقد ضعَّف ابن عقيل هذا الرأي(٥).

وأقول: إن الصواب حالف ابن مالك في نقده رأي الزمخشري في جواز صرف نوح ومنعه، لعدم سماع منعه من الصرف؛ ولو سمع منعه لكان شاذًّا؛ إذ لم يقرأ أحد من القراء بمنع صرف(نوح) ، كما لم يرد في لغة العرب منعه من الصرف.

٢- عامل النصب في المفعول به بين الإظهار والإضمار

---

(١) ينظر: المساعد لابن عقيل٣/١٩.

(٢) الكتاب٣/٢٣٥.

(٣) الارتشاف٢/٨٧٧.

(٤) الجمل ص٩.

(٥) ينظر: المساعد٣/١٩.

يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يعلم جوازا في نحو: "قَالُوا خَيْرًا"[١]، ووجوبًا في باب الاشتغال، نحو: زيدًا ضربته؛ إذ لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر، والنداء، نحو: يا عبدالله ؛لأن(يا) عوض عن الفعل، والتحذير ، نحو: إياك والكذب، والإغراء، نحو: الأخلاق الأخلاق، بمعنى :الزم، وما كان مثلا، نحو: الكلاب على البقر، أي: أرسل الكلاب ، أو كالمثل، نحو قوله تعالى:" انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ"[٢] أي: وأتوا[٣].

وقد أوجب ابن الحاجب حذف الفعل فيما كان كالمثل، فقال:" وقد يحذف الفعل لقيام قرينة: جوازا، كقولك: (زيدا) لمن قال: (من أضرب؟).

ووجوبا في أربعة أبواب:

الأوّل: سماعيّ مثل: (امرأً ونفسه)، و {اِنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} ، و (أهلا وسهلا)" [٤].

والتقدير في نحو: امرأً ونفسه، دع امرأً مع نفسه، فـ(نفسه) مفعول به، وفي الآية: ائتوا خيرًا، وفي نحو : أهلا وسهلًا، أي: أَتَيْتَ أَهلًا لا أجانبَ، ووطئت مكانًا سهلًا لا وعرًا.

والعلة في وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال؛ وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علةٍ وسبب الحذف[٥].

---

(١) من الآية ٣٠من سورة النحل.

(٢) من الآية ١٧١من سورة النساء.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ٦٢٨/٢.

(٤) الكافية في النحو ص١٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٠/١.

وقد أوجب الزمخشري إضمار الفعل في نحو: "اِنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ"، فقال:" من المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير: إياك والأسد، أي: اتق نفسك أن تتعرض للأسد أن يهلكك. ونحوه :رأسك والحائط، وماز رأسك والسيف. ويقال: إياي والشر، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، أي نحني عن الشر، ونح الشر عني، ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي، والمعنى النهي عن حذف الأرنب. ومنه: شأنك والحج، أي: عليك شأنك مع الحج، وامرأ ونفسه أي: دعه مع نفسه...ومنه قولهم: انته أمرًا قاصدًا ؛ لأنه لما قال انته علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه قال الله تعالى: " انتهوا خيرًا لكم "..."[١].

وقد غلط ابن مالك الزمخشري في ذلك وأوضح أن كلام ابن الحاجب مشعر بكلام الزمخشري، فقال:" ووجوب حذف العامل في مسألة: انتهوا ، مخصوص بما إذا كان المنصوب(خيرًا)، فلو قلت: انته أمرًا قاصدًا وشبهه جاز إظهار الفعل نصَّ عليه سيبويه[٢].

وقد غُلِطَّ الزمخشري في عدِّه ذلك من اللازم إضماره وكلام المصنف مشعر به"[٣].

وقد أوضح سيبويه علة إضمار الفعل في نحو:" انتهوا خيرًا لكم"، فقال:" حذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال

---

(١) المفصل ص٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب٢/٢٨٤، إذ يقول:" ونظير ذلك من الكلام قوله: انْتَهِ يا فلانُ أَمْرًا قاصِدًا. فإنما قلت: انته وائت أمرًا قاصدًا، إلا أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل، ...لأنَّه قد كَثُرَ في كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثلِ، فَحُذِفَ كحذفهم".

(٣) التحفة ص١٥٩.

له: انتَهِ، فصار بدلًا من قوله: ائت خيرًا " لك "، وادْخُلْ فيما هو خير لك"[١]. وقد قَوَّى السيرافي قول الخليل وسيبويه، فقال:" ويقوي قول الخليل وسيبويه أنك إذا أمرته بالانتهاء، فإنما تأمره بترك شيء، وتارك الشيء آت ضده، فكأنه أمره أن يكفّ عن الشر والباطل ويأتي الخير"[٢].

وكلام ابن يعيش مشعر بموافقته لسيبويه إذ يقول:" إلاّ أنّ أفعالَ هذه الأشياء لا تظهر، لأنّه كثُر استعمالها، وعلِم المخاطَبُ أنّه محمول على أمرِ غيرِ ما كان فيه، فصارت هذه الأسماءُ عِوَضًا من اللفظ بالفعل"[٣].

وأقول: ابن مالك غلط الزمخشري في هذا الموضع كما غلط ابن الحاجب؛ لأن كلامه مشعر بموافقته للزمخشري، والغلط وضع الشيء في غير موضعه، وابن مالك اكتفى بتغليط الزمخشري ولم يذكر أسبابًا، ولعل كثرة الاستعمال هي ما جعلت ابن مالك يقول هذا.

٣- نداء اسم الإشارة من غير صفة تتبعه

نصَّ الزمخشري على أن "يا ذا" و" يا أيهذا" لا تأتي من غير صفة مقترنة بأل، نحو: يا هذا الرجل، فقال:" واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام كقولك: يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال"[٤].

وكذلك ابن الحاجب إذ يقول:" وإذا نودي المعرّف باللاّم قيل: يا أيّها الرّجل، و يا هذا الرّجل، ويا أيّهذا الرّجل"[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب٢/٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) ينظر: شرح الكتاب٢/١٨٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل١/٣٩٥.

(٤) المفصل ص٦٤.

(٥) الكافية في النحو ص١/٢٠.

وقد أخذ ابن مالك على الزمخشري وابن الحاجب هذا؛ لأنه يرى أن (أي) إذا نعت باسم الإشارة فليس من شرطه أن يكون منعوتًا بذي أل[١] ،فقال:" لم يذكر المصنف ولا الزمخشري "يا ذا" ويا أيُّهَذَا" من غير صفة وهو جائز، كقول الشاعر[٢]:

أَيُّهَذَانِ كُلا زَادَكُمَا * وَدَعَانِي وَاغِلًا فِيمَنْ وَغَل..." [٣].

إذا نُوديت "أي" فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها "ها" التنبيه مفتوحة الهاء ويلزم وصفها بأحد ثلاثة أشياء:

الأول: مصحوب "أل" نحو: "يا أيها الرجل".

الثاني: اسم الإشارة، نحو البيت السابق.

الثالث: الموصول المصدر بأل ، نحو: يا أيها الذي فعل[٤].

وما ذكره ابن مالك من انفراد(ذا) في النداء عن الوصف، نسبه الشاطبي إلى بعض النحويين، فقال:" الذي اقتضاه كلامه من انفراد (ذا) عن الوصف قد يلتزم، فقد نص عليه بعض النحويين، وأنك تقول: يا أيها ذا، لأن (ذا) يجرى مجرى ما فيه الألف واللام ألا ترى أن قولك: مررت بزيدٍ هذا، في معنى قولك: مررت بزيدٍ الحاضر، فكما تدخل على ما فيه (أل) فكذلك تدخل على ما في معناه[٥].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد٢/١٠٧٦.

(٢) من الرمل من غير نسبة كما في شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٩٩، والارتشاف٤/٢١٩٤، والمساعد٢/٥٠٤، والمقاصد الشافية٥/٣٢١.

الشاهد: قوله: أيهذان: عدم نعت اسم الإشارة بمقترن بأل مع أنه نعت لـ(أي).

(٣) التحفة ص١٦٢.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٢/١٠٧٥٥، ١٠٧٦.

(٥) المقاصد الشافية٥/٣٢٠.

وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى ابن عصفور، ورده ، فقال:" وما ذهب إليه ابن عصفور، وابن مالك من الاقتصار على اسم الإشارة وصفًا لأي، ولا نعت لاسم الإشارة، بنياه على بيت نادر شاذ لا تبنى على مثله القواعد" (١).

وكذلك ردَّه ناظر الجيش وتأول البيت على حذف الوصف، فقال:" هذا الذي أنشده المصنف وغيره دليلا على أن أيا توصف باسم الإشارة وحده دون وصف بما فيه (أل) قد بنى عليه المصنف وابن عصفور جواز: يا أيهذا دون وصف، قال: وهو بيت في غاية الندور وينبغي ألّا تبنى عليه قاعدة، وأن يتأول على حذف الوصف ضرورة تقديره: أيهذان والمسموع من لسان العرب أن أيا إذا وصفت باسم الإشارة جاء بعدهما ذو (أل)" (٢).

وأقول : إن ابن مالك أخذ على الزمخشري وابن الحاجب عدم نصهما على الاقتصار على اسم الإشارة وصفًا لـ(أي) من غير نعت اسم الإشارة مستدلًا بالبيت بالبيت السابق، ومع استدلال ابن مالك بالبيت السابق فقد جانبه الصواب؛ لأن الكثير والمسموع نعت اسم الإشارة كما سبق، وأن البيت شاذ ونادر، وقد تؤول البيت بما يحمله على القياس المسموع ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

---

(١) الارتشاف ٤/ ٢١٩٤.

(٢) تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٠.

المبحث الثالث: نقد ابن مالك إعراب الزمخشري

١-موضع الكاف في نحو: "ضاربك"

يضاف اسم الفاعل المجرد من (أل)، إن كان حالًا، أو مستقبلًا، لا إن كان ماضيًا إلا على مذهب من يجيز إعماله ماضيًا، إلى المفعول الظاهر نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، وهؤلاء ضُرَّابُ زيدٍ، وهؤلاء ضارباتُ زيدٍ، وإلى شبيه المفعول نحو ما قال الخليل: هو كائن أخيك، فأضافه إلى الخبر، فيسقط التنوين مما هو فيه، ونون المثنى نحو: هما ضاربا زيد، ونون الجمع نحو: هم ضاربو زيد(١).

فإن كان المفعول ضميرًا متصلًا، نحو: زيد مكرمُك، وهذان مكرمَاك، وهؤلاء مكرمُوك، فمذهب سيبويه(٢) والمحققين(٣) أنه تجب الإضافة والضمير مجرور، وذهب الأخفش(٤) وهشام إلى أنه في موضع نصب وزال التنوين والنون لإضافة الضمير لا للإضافة(٥).

هذا إن كان اسم الفاعل مثني أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا، أما إن كان اسم الفاعل غير مثني أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا فقد اختلف النحويون في موضع الضمير المتصل، نحو: جاء الضاربُك، والضارباتك، إلى مذهبين:

---

(١) ينظر: الارتشاف ٥/٢٢٧٤.

(٢) الكتاب ١/١٨٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ٥/٢٢٧٤، والمساعد٢/٢٠١.

(٤) ينظر: المساعد ٢/٢٠١، وما في معاني القرآن١/٩٠، يخالف ذلك إذ إن الأخفش نص على أن موضع الضمير الجر، إذ يقول:" وقال: {إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلاَّ امْرَأَتَكَ} فالنصب وجه الكلام لأنَّك لا تجرى الظاهر على المضمر، والكاف في موضع جرّ لذهاب النون. وذلك لأن هذا إذا سقط على اسم مضمر ذهب منه التنوين والنون إن كان في الحال وإن لم يفعل، تقول: "هو ضاربُك الساعةَ أو غدًا" و"هم ضاربوك"

(٥) ينظر: الارتشاف ٥/٢٢٧٤، والمساعد٢/٢٠١.

المذهب الأول: ذهب سيبويه والأخفش[١] إلى أن الضمير في موضع نصب.

قال سيبويه:" وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيدًا، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام"[٢].

المذهب الثاني: ذهب الرماني[٣] والزمخشري[٤] إلى أن الكاف في(الضاربك) في موضع جر، حملًا على(ضاربك).

وهذا ما أثبته ابن مالك للزمخشري، من غير أن يبين موقفه، فقال:" وقوله: " والضاربك وشبهه[٥]، مذهب سيبويه والأخفش أن كاف(الضاربك) في موضع نصب على المفعولية؛ وكذا كاف(ضاربك)، وحُذِف التنوين كيلا ينفصل المتصل، وجوَّز الأخفش أن يكون كاف(ضاربك) في موضع جر بالإضافة.

وذهب الرماني والزمخشري إلى أن الكاف في(الضاربك) في موضع جر حملًا على ضاربك في قول الأخفش، قالوا: لأن ضاربك مجرد فكانت الكاف في موضع المضاف إليه، وهو أصل لذي الألف واللام، وذاك فرعه[٦]، ولا يمتاز الفرع على الأصل"[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/٩١.

(٢) الكتاب ١/١٨١، ١٨٢.

(٣) ينظر: الارتشاف٥/٢٢٧٦، والمساعد٢/٢٠٤.

(٤) ينظر: المفصل ص١١٥.

(٥) ينظر: الكافية في النحو ص٢٨.

(٦) يعنون بالأصل الاسم النكرة فالتنكير أصل في الأسماء، والتعريف فرع فيها، فإذا كانت الكاف في موضع جر مع الاسم المجرد من أل-النكرة- فالأولى أن تكون في موضع جر مع المعرف بأل؛ لأنه فرع، ولا يمتاز الفرع على الأصل.

(٧) التحفة ص٢١٤، ٢١٥.

وفي ذلك يقول الزمخشري:" وإذا كان المضاف إليه ضميرًا متصلًا جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدًا منهما شرعًا في صحة الإضافة. لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا فقالوا: الضاربك والضارباتك والضاربي والضارباتي، كما قالوا: ضاربك والضارباك والضاربوك والضاربي"(١).

وأقول : إن ابن مالك أثبت رأي الزمخشري في مقابل رأي سيبويه ولم يبين وجه اعتراضه أو ترجيحه في هذا الموضع، وإنما اكتفى بالعرض فقط.

وأما في غير هذا الموضع فقد ضعف ابن مالك رأي الزمخشري وأوضح العلة في ضعفه، فقال:" وزعم الزمخشري أن كاف المكرمك وشبهه في موضع جر مع منعه جر الظاهر الواقع موقعه. وقد تقدم في قولي أن الظاهر أصل والمضمر نائب عنه، ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه، فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف"(٢).

والعلة التي اعتل بها ابن مالك في تضعيف رأي الزمخشري مفادها أن الاسم الظاهر أصل، والمضمر فرع.

٢-إعراب (كلًّا) في قوله تعالى:" إِنَّا كُلٌّ فِيها إِنَّ اللَّهَ"(٣).

قريء(كلٌّ) من قوله تعالى:" قالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيها إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبادِ" نصبًا(كلًّا) (٤).

---

(١) المفصل ص١١٥.

(٢) شرح التسهيل٣/٨٦.

(٣) من الآية٤٨من سورة غافر.

(٤) القراءة لابن السميفع وعيسى بن عمر كما في البحر المحيط٧/٤٤٩، والدر المصون٩/٤٨٧.

وأما قراءة العامة فهي رفع (كل) على الابتداء، و(فيها) الخبر، والجملة خبر(إنَّ)، وأما قراءة النصب ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها منصوبة على النعت، وهذا القول للفراء إذ يقول:" رفعت(كل) بـ(فيها)، ولم تجعله نعتًا لـ(إنا)، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر(إنا) فيها"(١).

وقد ردَّه أبو جعفر النحاس فقال:" وأجاز الفرّاء إنّا كلا فيها بالنصب على النعت. قال أبو جعفر: وهذا من عظيم الخطأ أن ينعت المضمر، وأيضا فإنّ «كلّا» لا تنعت ولا ينعت بها"(٢).

ثانيها: أنها توكيد لاسم(إنَّ)، والتنوين عوض من المضاف إليه، أي: إنا كلنا فهيا، وهذا القول للزمخشري؛ إذ يقول:" وقرئ "كلا"، على التأكيد لاسم إن، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا. أو كلنا فيها"(٣).

وتابعه في ذلك ابن عطية (٤).

ثالثها: أنها منصوبة على الحال، وهذا القول لابن مالك؛ إذ يقول:" وأما النصب في "إنّا كُلًّا فيها" فيخرج على أن "كُلّا" حال، والعامل "فيها"..."(٥).

رابعها: أنها بدل من(نا) في(إنا)؛ لأن(كلا) قد وليت العوامل، فكأنه قيل: إنَّ كلًّا فيها(٦).

---

(١) معاني القرآن٣/١٠.

(٢) إعراب القرآن٤/٢٧.

(٣) الكشاف٤/١٧١.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز٧/٤٤٨.

(٥) شرح التسهيل٣/٢٤٤.

(٦) ينظر: الدر المصون٩/٤٨٩.

هذا وقد أخذ ابن مالك على الزمخشري إعراب(كلا) على التأكيد، فقال:" وقولهم هو ملازم للإضافة ممنوع، لما روى الأخفش عن العرب، جاء قومُك كلًّا، منصوب على الحال، ومنه القراءة:" قَالُوا إِنَّا كُلًّا فيها" نصبًا على الحال.

وقول الزمخشري فيه إن (كُلًّا) مؤكد للضمير المنصوب بـ (إنَّ) مردود"[١].

وقد اكتفى ابن مالك هنا بوسم قول الزمخشري بأنه مردود، ولكنه في مؤلف آخر من مؤلفاته أوضح سبب الرد؛ إذ يقول:" وقد أجاز الفراء والزمخشري الإفراد في التوكيد، وحمل على ذلك قراءة بعض القراء (إنّا كلًّا فيها إن الله قد حكم بين العباد)، ولا خلاف في منع إفراد المنعوت به. والصحيح عندي منع إفراد المؤكد به، لأن ألفاظ التوكيد على ضربين: مضاف ومفرد، فالمفرد كأجمع وجمعاء، لا يجوز أن تضاف بإجماع. والمضاف غير كل كالنفس والعين وكلا لا يجوز إفراده بإجماع. فإجازة إفراد "كل" تستلزم مخالفة النظائر في الضربين، فوجب اجتنابها"[٢].

ويبقى أن أشير إلى أن الزمخشري لم يرتض نصب(كلا) على الحال فقال:" فإن قلت: هل يجوز أن يكون "كلا" حالا قد عمل فِيها (فيها)؟ قلت: لا لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدمًا"[٣].

وهذا الذي لم يرتضه الزمخشري قال به ابن مالك.

---

(١) التحفة ص٢٣٠.

(٢) شرح التسهيل٣/٢٤٤.

(٣) الكشاف٤/١٧١.

المبحث الرابع: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الأفعال

وفيه موضع واحد:

هات بين فعل الأمر واسم الفعل

يعلم فعل الأمر بدلالته على الطلب مع قبوله نون التوكيد، نحو: قُومَنَّ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع، نحو: ليقومَنَّ، وأما إن دلت على الأمر، ولم تقبل النون فهي اسم فعل أمر، نحو: نَزَالِ بمعنى: انزل [١].

وقد نقد ابن مالك رأي الزمخشري القائل بأن(هات) اسم فعل أمر، وليس فعل أمر، بدليل اتصال الضمائر به، فقال:" ولو قال: قابلة لنون التوكيد ولحوق الضمائر كان أولى؛ ليدخل فيه(هات) و(تعالى)؛ لأنهما فعلا أمر وليسا باسمي فعل، كقول الزمخشري [٢]، والفارسي [٣] ، بدليل لحوق الضمائر، كقولك: هاتي وهاتُما، إلى آخره، وكقولك: تعالَيْ، وتعاليا، إلى آخره، قال الله تعالى:" تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُم" [٤] ولم ينقل غير ذلك عن العرب فتعين أن يكونا فعلي أمر"[٥].

وما عزاه ابن مالك للزمخشري نصَّ عليه إذ يقول: "أسماء الأفعال والأصوات هي على ضربين لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول، وهو ينقسم إلى متعد للمأمور وغير متعد له، فالمتعدي نحو قولك: رويدًا زيدًا، أي: أروده وأمهله...وهات الشيء أي: أعطنيه"[٦].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام١/٢٨، ٢٩، والتصريح١/٥٦.

(٢) ينظر: المفصل ص١٥١.

(٣) ينظر: المسائل العضديات ص١٣٨، وظاهر كلامه في هذا الموضع أن (هات) فعل؛ إذ يقول: "...وعلامة أخرى على حد ما يلحق في الفعل هات وهاتيا، وما تصرف منه".

(٤) من الآية٥من سورة المنافقون.

(٥) التحفة ص٣٦١.

(٦) المفصل ص١٥١.

وقد وافقه ابن يعيش فقال:" من ذلك: "هَاتِ الشيءَ"، أي: أعْطِنِيه، وهو اسمٌ لـ "أعْطِنِي" و"نَاوِلْنِي"، ونحوِهما. وهو مبنِي لوقوعه موقعَ الأمر، وكُسر لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، وكأنه من لفظِ "هَيْتُ" ومعناه"[١].

وقد قال بفعلية (هات) الخوارزمي؛ إذ يقول:" وهاتِ فعل محض، لأن معناه معنى الفعل وظاهرَه ظاهرُه، وهو مع ذلك يتصرف تصرف سائر الأوامر الواقعة في باب أفعل وفاعل، فلست أدري ما وجه الحيلة في جعله اسمًا"[٢].

وقد قال الرضي بفعلية(هات) إذ يقول:" ومنها: هات بمعنى أعط، وتتصرف بحسب المأمور إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: هاتِ، هاتيا، هاتوا، هاتي، هاتِينَ، وتصرفه دليل فعليته"[٣].

وكذلك أكد القول بفعلية(هات) أبو حيان، فقال:" وَهِيَ فِعْلٌ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى فِعْلِيَّتِهَا اتِّصَالُ الضَّمَائِرِ بِهَا. وَلِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا صَوْتٌ بِمَنْزِلَةِ هَاءٍ فِي مَعْنَى أَحْضِرْ، وَهُوَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَهُوَ أَمْرٌ وَفِعْلُهُ مُتَصَرِّفٌ. تَقُولُ: هَاتَى يُهَاتِي مُهَاتَاةً، وَلَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي أُمِيتَ تَصْرِيفُ لَفْظِهِ إِلَّا الْأَمْرُ مِنْهُ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ..." [٤].

وأقول: إن ابن مالك حالفه الصواب في هذا الموضع، وقد استدل ابن مالك لقوله باتصال الضمائر بـ(هات)، وقد أيده غير عالم، وللقائل باسمية(هات) أن يقول: إن لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظًا للأفعال[٥] وليس له حجة في ذلك لاتصال الضمائر به وتصرفه تصرف الأفعال.

---

(١) شرح المفصل ٩/٣.
(٢) التخمير ٢٢٨/٢.
(٣) شرح الكافية٩٣/٣.
(٤) البحر المحيط٥٤١/١.
(٥) شرح الكافية٩٣/٣.

المبحث الخامس: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الحروف والأدوات.

١-إفادة "لن" للنفي المؤبد

لن: تَنْفِي الْمُسْتَقْبل كَقَوْلِك لن يخرج زيد غَدا[١].

ويقول المرادي:" حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال"[٢].

وقد اختلف في كون منفيها مؤبدًا، ونسب ابن مالك إلى الزمخشري القول بلزوم أن يكون نفيها مؤبدًا، وأخذ عليه هذا فقال:" قال الزمخشري تدل على استغراق النفي في الاستقبال، وبنى عليه اعتزاله في:" لَنْ تَرَانِي"[٣]، وليس قوله بصحيح.

والحقُّ أنها لا تدل على استغراقه ولا عدمه، كما يفهم من إطلاق المصنف[٤]، ويُبْطِلُ قول الزمخشري قوله تعالى:" لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا موسى"[٥]...لا يقال هي مقيدة فلم تفده للتقييد، والكلام في الإطلاق؛ لأنها لو وُضعت لذلك لم تستعمل في غيره"[٦].

---

(١) ينظر: حروف المعاني ص٨.

(٢) الجنى الداني ص٢٧٠.

(٣) من الآية١٤٣من سورة الأعراف. قال الزمخشري:" فإن قلت: ما معنى لَنْ؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه "لا" وذلك أن "لا" تنفى المستقبل. تقول: لا أفعل غدًا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدًا". الكشاف٢/١٥٣.

(٤) ينظر: الكافية في النحو ص٤٥، إذ يقول ابن الحاجب:" و (لن) مثل (لن أبرح) ومعناها نفي المستقبل".

(٥) من الآية٩١من سورة طه.

(٦) التحفة ص٣٣٩.

وعن إفادة (لن) لمعنى تأكيد النفي يقول الزمخشري:" ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل"(١).

ويقول أيضًا: "ولن نظيرة "لا" في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"(٢).

فكلام الزمخشري في الموضعين لا يحمل على تأبيد النفي كما هو ظاهر من كلامه، ولذلك يقول الأردبيلي:" أقول: إذا أردت نفي المستقبل مطلقًا قلت: لا أضربُ مثلًا، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت: لن أضربَ.

وفي بعض النسخ التأبيد بدل قوله التأكيد"(٣).

وقد نسب التأبيد للزمخشري أبو حيان، والمرادي ، وابن عقيل(٤).

وقد ردَّ المرادي قول الزمخشري حاكيًا الرد عن ابن عصفور فقال:" قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ "لا" آكد من النفي بـ "لن"، لأن المنفي بـ "لا" قد يكون جوابًا للقسم، والمنفي بـ "لن" لا يكون جوابًا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد"(٥).

ويرد ابن الناظم على الزمخشري بقول والده ابن مالك فيقول:" وذكر الزمخشري في أنموذجه أن لن لنفي التأبيد، قال الشيخ رحمه: وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى، وهو اعتقاد باطل، لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. واستدل على عدم اختصاصها بالتأبيد بمجيء استقبال المنفي بها مُغَيّا إلى

---

(١) المفصل ص٤٠٧.

(٢) شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ص١٩٠.

(٣) السابق.

(٤) ينظر: الارتشاف٤/١٦٤٤، والجنى الداني ص٢٧٠، والمساعد٣/٦٦.

(٥) الجنى الداني ص٢٧٠.

غاية ينتهي بانتهائها، كما في قوله تعالى: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا موسى) وهو واضح"(١).

وأقول: إن ابن مالك نقد قول الزمخشري ووصفه بأنه غير صحيح واعتل لذلك بأنها لو وضعت لتأبيد النفي لم تستعمل في غيره.

ويبقى أن أشير إلى أن ابن جماعة لم يرتض جواب شيخه ابن مالك الذي أجاب به عن قول الزمخشري، فقال:" قلتُ: في هذا الجواب نظر؛ لأنه لو قال: والله لا أقوم، حَنَثَ متى يقوم، ولو قال : حتى يقوم زيد، لم يحنث بالقيام بعد، فلا يلزم من دلالة الشيء على أمر عند الإطلاق دلالته عليه عند التقييد بما يمنعه، ولذلك قال سيبويه: لن جوابُ سيفعل، ولم جوابُ قد فعل، ولذا لا يحسن أن يجاب من قال: قد فعل، بـ: لن يفعلَ، ولا من قال: سيفعل، بـ: لم يفعلْ، وقد استعملت(لا) للاستغراق والأبد، كقوله تعالى:" لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا"(٢)(٣).

٢-عدم إفادة "مهما" للظرفية

مهما: اسم مبهم يدل على ذات، وهو مثل(ما) يستعمل لغير العاقل، نحو: مهما يدعِ المُدَّعون يبقَ الحق بينًا.

وقد استعملت(مهما) أداة للشرط مرة واحدة في القرآن الكريم، قال تعالى: "وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ"(٤).

وهي اسم على الأصح(٥).

---

(١) تكملة شرح التسهيل٤/١٤.

(٢) من الآية٣٦من سورة فاطر.

(٣) التحفة ٣٤٠.

(٤) من الآية١٣٢من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: مغني اللبيب٤/٢١٤.

ويرى ابن مالك أن (مهما) قد ترد ظرف زمان، فقال:" وقد ترد ما ومهما ظرفي زمان"(١).

ويقول:" وإنما قلت و(ما) و(مهما) في الأشهر؛ لأن جميع النحويين يجعلون(ما) و(مهما) مثل(مَن) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب..." (٢).

ولهذا نقد ابن مالك رأي الزمخشري القائل بأن (مهما) لا ترد للزمان، فقال: "الزمخشري(٣) والجزولي(٤) يجعلان مهما اسمًا مجردًا عن الزمان كـ(مَنْ)، وكذلك يجعلان(ما) و(أيًّا) وليس ذلك بتحقيق"(٥).

والزمخشري كما قال ابن مالك ينكر أن تكون (مهما) ظرفًا؛ إذ يقول:" وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثوّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه"(٦).

---

(١) تسهيل الفوائد ص٦٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧١/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢١٤/٤.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية ص٤٢، إذ يقول الجزولي:" والجازم لفعلين قسمان: حرف واسم يتضمن معنى ذلك الحرف، فالحرف(إنْ) وحدها، والاسم ظرف وغير ظرف، فغير الظرف : من وما ومهما، وأي وكيف وقلما يُجازى بـ(كيف)".

(٥) التحفة ص٣٤٨.

(٦) الكشاف ١٤٦/٢.

وبقول الزمخشري يقول ابن يعيش إذ نص على اسميتها فقط، فقال :"... وهي على ضربين: أسماء، وظروف، فالأسماء: "مَن"، و"مَا"، و"مَهْمَا"، و"أي"، والظروف "أنَّى"، و"أيْنَ"، و"مَتَى"، و"حَيْثُمَا"، و"إذْمَا"، و"إذَامَا"، فجميعُها تجزم ما بعدها من الأفعال المستقبلة، كما تجزم "إن". وإنّما عملت من أجل تضمُّنها معنى "إنْ"، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى "إنْ" إلى الاستفهام، أو معنَى الذي؛ لم تجزم، نحو قولك في الاستفهام: "مَن يقومُ؟ "، و"أعجبني من تكرمُه" إذا أردت معنَى الذي تكرمه"(١).

وقد ردَّ ابن الناظم على أبيه ابن مالك قوله، فقال:" وزعم الشيخ رحمه الله أن "ما" و"مهما" في الشرط قد تردان ظرفي زمان فقال: جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب...ولا أرى في هذه الأبيات حجة، لأنه كما يصح تقدير ما ومهما فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى: أي كَوْنٍ قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف، وأي حياة هنيئة أو غير مرضية تحي فينا لا نسأم، وأي عطاء قليل أو كثير تعط نفسك سؤلها وفرجك نالا منتهى الذل. لكن يتعين جعل ما ومهما في الأبيات المذكورة مصدرين، لأن في كونهما ظرفين شذوذا وقولا بما لا يعرفه جميع النحويين"(٢).

وكذلك ردَّ أبو حيان قول ابن مالك كما ردَّ موقفه من الزمخشري، فقال:" وَهَذَا الَّذِي أَنْكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ أَنَّ مَهْمَا لَا تَأْتِي ظَرْفَ زَمَانٍ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ ذَكَرَهُ فِي التَّسْهِيلِ وَغَيْرِهِ مِنْ تَصَانِيفِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْصُرْ مَدْلُولَهَا عَلَى أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ بَلْ قَالَ وَقَدْ تَرِدُ مَا وَمَهْمَا ظَرْفَيْ زَمَانٍ وَقَالَ فِي أُرْجُوزَتِهِ الطَّوِيلَةِ الْمُسَمَّاةِ بِالشَّافِيَةِ الْكَافِيَةِ:

---

(١) شرح المفصل٤/٢٦٦.

(٢) تكملة شرح التسهيل٤/٦٩، ٧٠.

وَقَدْ أَتَتْ مَهْمَا وَمَا ظَرْفَيْنِ فِي ... شَوَاهِدَ مَنْ يَعْتَضِدْ بِهَا كُفِي

وَقَالَ فِي شَرْحِ هَذَا الْبَيْتِ : جَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ يَجْعَلُونَ مَا وَمَهْمَا مِثْلَ مِنْ فِي لُزُومِ التَّجَرُّدِ عَنِ الظَّرْفِ مع أنّ استعمالها ظَرْفَيْنِ ثَابِتٌ فِي اسْتِعْمَالِ الْفُصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ وَأَنْشَدَ أَبْيَاتًا عَنِ الْعَرَبِ زَعَمَ مِنْهَا أَنَّ مَا وَمَهْمَا ظَرْفَا زَمَانٍ وَكَفَانَا الرَّدَّ عَلَيْهِ فِيهَا ابْنُهُ الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ وَقَدْ تَأَوَّلْنَا نَحْنُ بَعْضَهَا وَذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّكْمِيلِ لِشَرْحِ التَّسْهِيلِ مِنْ تَأْلِيفِنَا وَكَفَاهُ رَدًّا نَقْلُهُ عَنْ جَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ خِلَافَ مَا قَالَهُ لَكِنَّ مَنْ يُعَانِي عِلْمًا يَحْتَاجُ إِلَى مُتُولِهِ بَيْنَ يَدَيِ الشُّيُوخِ وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَ مَهْما فِي الْآيَةِ بِأَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ مُلْحِدٌ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَأَمَّا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ إِلَى آخَرِ كَلَامِهِ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَثَا بَيْنَ يَدَيِ النَّاظِرِ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ وَذَلِكَ صَحِيحٌ"(١).

وأقول: إن ابن مالك جانبه الصواب في هذا الموضع، وكما قال أبو حيان : "وكفاه ردًّا نقله عن جميع النحويين خلاف ما قاله".

٣-دخول الهمزة على حرف العطف(الواو-الفاء-ثم)

تختص همزة الاستفهام بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف، ولا تدخل على غير هذه الثلاثة هي: الواو، والفاء، وثم، يقول ابن هشام:" تمام التصدير بدليلين: أحدهما: أنها لا تذكر بعد(أم) للإضراب كما يُذْكَرُ غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد؟ وتقول :أم هل قعد.

(١) البحر المحيط٥/١٤٩.

والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ(ثم) قُدِّمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير، نحو: "أَوَ لَمْ يَنْظُرُوا"(١) ،"أَفَلَمْ يَسِيرُوا" (٢)، "أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ"(٣) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف"(٤).

هذا وقد اختلف النحويون في المعطوف بعد الهمزة، فذهب جمهور النحويين إلى أن العاطف قد عطف الجملة اللاحقة على الجملة السابقة، أي: الجملة التي بعد الهمزة على الجملة التي قبل الهمزة، وتقدمت الهمزة على حرف العطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير، وهي مؤخرة عن العاطف حكمًا.

قال سيبويه:" وهذه الواو التي دخلت ألف الاستفهام كثيرة في القرآن"(٥).

وهكذا قال المبرد(٦).

وقد خالف في ذلك جماعة فهم يرون أن الهمزة في موضعها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، وعلى رأسهم الزمخشري، وهذا ما أخذه ابن مالك عليه فقال:" وقال الزمخشري إنها عاطفة على فعل مقدر بعد الهمزة مما يليق بالمحل(٧)."(٨).

---

(١) من الآية١٨٥من سورة الأعراف.

(٢) من الآية١٠٩من سورة يوسف.

(٣) من الآية٥١من سورة يونس.

(٤) مغني اللبيب١/٨٤.

(٥) الكتاب٣/١٨٩.

(٦) ينظر: المقتضب٣/٣٠٧.

(٧) لم ينص على ذلك الزمخشري في مفصله، ينظر: المفصل ص٣١٩،إذ اقتصر على وقوع الهمزة الهمزة قبل الواو والفاء، وثم، ولكن الزمخشري نص على ذلك في كشافه٢/٧٨.

(٨) التحفة ص٤٤١.

وقد ردَّ أبو حيان قول الزمخشري في غير موضع، كما أنه أوضح رجوع الزمخشري عن قوله، فقال:" وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ الَّذِي بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَهُوَ عَاطِفٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ مِنَ الْجُمَلِ رُجُوعٌ إِلَى مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ فِي ذَلِكَ وَتَخْرِيجٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَرَّرَ هُوَ مِنْ مَذْهَبِهِ فِي غَيْرِ آيَةٍ أَنَّهُ يُقَدَّرُ مَحْذُوفٌ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَحَرْفِ الْعَطْفِ يَصِحُّ بِتَقْدِيرِهِ عَطْفُ مَا بَعْدَ الْحَرْفِ عَلَيْهِ وَأَنَّ الْهَمْزَةَ وَحَرْفَ الْعَطْفِ وَاقِعَانِ فِي مَوْضِعِهِمَا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَقْدِيمَ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَى الْهَمْزَةِ فِي التَّقْدِيرِ وَأَنَّهُ قَدَّمَ الِاسْتِفْهَامَ اعْتِنَاءً لِأَنَّهُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ..." [١].

وكذلك ضعف ابن هشام قول الزمخشري ومن قال به؛ لما فيه من التكلف، ولعدم اطراده في جميع المواضع[٢].

وأقول: إن ابن مالك حالفه الصواب في هذا الموضع؛ لمخالفة الزمخشري مذهب جمهور النحويين، ولصحة مذهب الجمهور رجع الزمخشري عن رأيه.

وبقي أن أشير إلى أن ابن جماعة أثبت إنصاف شيخه إذ نص على رجوع الزمخشري عن قوله[٣].

---

(١) البحر المحيط٥/١٢٠.

(٢) المغني١/٨٦.

(٣) التحفة ص٤٤١.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ترفع الدرجات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، ورحمة الله المهداة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد ،،

فقد وفقني الله- تبارك وتعالى-لإتمام هذا البحث الذى أفرز نتائج كثيرة ، أذكر منها ما يأتي:

١- صحة ما أثبته محقق التحفة من أن آراء الزمخشري التي أوردها ابن مالك في التحفة وقف منها موقف المعارض.

٢- أيد ابن مالك نقده الزمخشري بأسباب منها السماع والتعليل.

٣- ارتضى ابن جماعة موقف شيخه من آراء الزمخشري، فلم يعلق عليها إلا في موضع واحد وهو إفادة لن لتأبيد النفي، فقد أجاب في هذا الموضع عما أخذه شيخه ابن مالك على الزمخشري.

٤- وصف ابن مالك آراء الزمخشري مرة بالغلط، ومرة بأنها غير صحيحة، ومرة أخرى بأنها مردودة، ومرة أخرى: وليس ذلك بتحقيق.

٥- موقف ابن مالك من آراء الزمخشري غلب عليه الاعتراض فيما أورده من آراء الزمخشري إلا في موضعين فقد وقف موقفًا محايدًا لم يعترض ولم يرجح وهما: عامل النصب في المفعول به بين الإظهار والإضمار، وموضع الكاف في(ضاربك).

والله أسأل أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك، والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثانياً-ثبت المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم-جلَّ من أنزله .

٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-ت د/ رجب عثمان محمد-ط/ الخانجي - القاهرة- الأولى- ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٣-إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس-ت د/ زهير غازي زاهد-ط/عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية-الثانية-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤-إعراب القراءات الشواذ للعكبري-ت د/محمد السيد أحمد عزوز-ط/عالم الكتب-بيروت-الأولى-١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥-إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي-تح/محمد أبو الفضل إبراهيم -ط/دار الفكر العربي-القاهرة-ومؤسسة الكتاب الثقافية-بيروت-الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٦-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام- ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد- ط/ المكتبة العصرية- صيدا- بيروت-دون تاريخ.

٧-الإيضاح في علل النحو للزجاجي-ت د/مازن المبارك-ط/دار النفائس-بيروت-الثالثة-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تح / الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرين-طبعة-دار الكتب العلمية-بيروت-ط-الأولى ١٤١هـ/١٩٩٨ م.

٩-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي-تح/محمد أبو الفضل إبراهيم-المكتبة العصرية-لبنان-صيدا.

١٠-تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي-ت/عبدالستار أحمد فراج-ط/مطبعة حكومة الكويت-١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

١١-تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري-ت/أحمد عبدالغفور العطار-ط/دار العلم للملايين-من دون طبعة ولا تاريخ.

١٢-التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب -إملاء ابن مالك، وجمع ابن جماعة-دراسة وتحقيق الباحث/أحمد على قائد المصباحي-رسالة ماجستير-جامعة أم القرى-١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٣-التخمير-شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي-تح د/عبد الرحمن سليمان العثيمين-ط/دار الغرب الإسلامي.

١٤-التصريح على التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري-ت/محمد باسل عيون السود-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تح / يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت.

١٦-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك-ت/محمد باسل عيون السود-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الأولى-١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٧-شرح التسهيل لابن مالك-ت/د/عبدالرحمن السيد، وآخر-ط/دار هجر-من دون طبعة ولا تاريخ.

١٨-شرح الجمل لابن عصفور-ت/د/صاحب أبوجناح-بغداد-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٩-شرح الكافية الشافية لابن مالك-ت/علي محمد معوض، وآخر-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الأولى-١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٠-شرح الكافية للرضي-ت/يوسف حسن عمر-ط/جامعة قاريونس-بنغازي-الثانية-١٩٩٦م.

٢١-شرح الكتاب للسيرافي-ت /أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي-ط/دار الكتب

العلمية-الأولى-١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٢-شرح المفصل لابن يعيش-قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/إميل بديع يعقوب-ط/دار الكتب العلمية -بيروت-الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٣-الكافية في النحو لابن الحاجب-تح د/صالح عبدالعظيم الشاعر-ط/مكتبة الآداب-القاهرة-٢٠١٠م.

٢٤- الكتاب لسيبويه – ت/ عبد السلام هارون – ط/ الخانجي – القاهرة – الثالثة – ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

٢٥-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري-ت/الشيخ/عادل أحمد عبدالموجود، وآخر-ط/مكتبة العبيكان-الأولى-١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٦-لسان العرب لابن منظور-ط/دار المعارف.

٢٧-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها لابن جني-ت/علي النجدي ناصف، وآخرين-ط/القاهرة-١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٨-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية-ت/الرحالة الفاروق، وآخرين-ط/مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-قطر-الثانية-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٩-المسائل العضديات لأبي علي الفارسي-ت د/على جابر المنصوري-ط/عالم الكتب-بيروت-الأولى-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٠-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت د/محمد كامل بركات-ط/دار الفكر-دمشق-١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣١-معاني القرآن للأخفش-ت/د/هدى محمود قراعة-ط/مكتبة الخانجي القاهرة-الأولى-١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٣٢- معاني القرآن للفراء- ط/عالم الكتب-بيروت-ط/الثالثة١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - ت د/ عبد الجليل عبده شلبي - ط/ عالم الكتب - بيروت - الأولى - ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

٣٤- المفصل في علم العربية للزمخشري- ط/دار الجيل - بيروت - الثانية.

٣٥-المقتصد في شرح التكملة لعبدالقاهر الجرجاني-ت /د/أحمد عبدالله إبراهيم الجاويش -ط/جامعة الإمام محمد بن سعود-سلسلة الرسائل الجامعية-السعودية-١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.٧٣

٣٦-النقد البلاغي عند صلاح الدين الصفدي لنوال الأبرش وأحمد محمد -بحث منشور-جامعة البعث-سوريا-٢٠١٤م.

٣٧-النقد النحوي في فكر النحاة حتى نهاية القرن السادس الهجري لسيف الدين شاكر نوري البرزنجي-رسالة ماجستير-٢٠٠٦م.

٣٨-النقد النحوي قيمه ومضامينه لعبدالله محمد إسماعيل-بحث منشور-مجلة بابل للدراسات الإنسانية-٢٠١٧م-المجلد الثاني-العدد الثالث.

ثالثًا-فهرس محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٧٢
التمهيد: النقد النحوي مفهومه وأنواعه	٢٧٦
المبحث الأول: نقد ابن مالك حدود الزمخشري: حد الكلمة	٢٨٠
المبحث الثاني: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الأحكام	٢٨٢
نوح بين الصرف والمنع	٢٨٢
عامل النصب في المفعول به بين الإظهار والإضمار	٢٨٣
نداء اسم الإشارة من غير صفة تتبعه	٢٨٦
المبحث الثالث: نقد ابن مالك إعراب الزمخشري	٢٨٩
موضع الكاف في نحو: ضاربك	٢٨٩
إعراب كلا في قوله تعالى:" إنا كل فيها"	٢٩١
المبحث الرابع: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الأفعال	٢٩٤
هات بين فعل الأمر واسم الفعل	٢٩٤
المبحث الخامس: نقد ابن مالك آراء الزمخشري في الحروف والأدوات	٢٩٦
إفادة(لن) للنفي المؤبد	٢٩٦
عدم إفادة(مهما) للظرفية	٢٩٨
دخول الهمزة على حرف العطف(الواو–الفاء–ثم)	٣٠١
الخاتمة	٣٠٤
ثبت المصادر والمراجع	٣٠٥
فهرس محتويات البحث	٣٠٩